



PROVISIONAL
A/39/PV.88
18 December 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(زامبيا)	السيد لوساكا	: الرئيس
(بنغلاديش)	السيد وصي الدين (نائب الرئيس)	: ثم
(زامبيا)	السيد لوساكا (الرئيس)	: ثم

— قضية فلسطين [٣٣]

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(ب) تقرير الأمين العام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64524/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠البند ٣٣ من جدول الأعمالقضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(A/39/35)

(ب) تقرير الأمين العام (A/39/130-S/16409 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح اقبال قائمة المتكلمين نسي المناقشة الخاصة بهذا البند غدا ، الجمعة الساعة ١٢/٠٠ ظهرا . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذا المقترح ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للسيد ساري مشعل السنغال ، بصفته رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

السيد ساري (السنغال) ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : منذ عام مضى ، كررت هذه الجمعية النداء الذي وجهه مؤتمر جنيف بعقد مؤتمر دولي معني بالسلام نسي الشرق الأوسط . وقد عبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بتأييدها لفكرة هذا المؤتمر ، عن رغبتها بل التزامها بهدف امكانية تحقيق السلم في الشرق الأوسط من خلال تعزيز الحوار الصادق بين جميع الأطراف المعنية . وهذا الموقف في حد ذاته كان نتيجة لا ادراك مزدوج ، أي ادراك حقيقة ان الطريق المؤدى الى السلم - مهما كان طوله - يجب أن يعطى الأسبقية للحوار على قوة السلاح ؛ وأيضا الادراك بصفة خاصة ان عامل

الوقت له أهمية قصى في السعي صوب السلم ، وان المجتمع الدولي - اذا لم يتخذ اجراء - قد يتعرض لنتائج مأسوية في منطقة الشرق الأوسط .
ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مسترشدة بهذه الاعتبارات ، وبالولاية التي عهدت اليها بموجب القرار ٢٨/٥٨ ألف وساء المؤرخ في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ، ركزت معظم اهتمامها طوال العام الماضي على الجهود الرامية الى النهوض بعقد المؤتمر المذكور آنفا ، مكلمة بذلك الأعمال التي قام بها الأمين العام ، الذي نود أن نشيد به لجهوده التي لا تكل بشأن قضية الشعب الفلسطيني .

ويجب التذكير بأن الفصل الثالث من برنامج عمل جنيف ، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ، والذي عهد الى لجنتنا بتنفيذه ، ينص - بسين جملة أمور - على ما يلي :

" ان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، اقتناعا منه بما للرأى العام العالمي من دور هام في حل قضية فلسطين ، وفي تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل ، يحث ويشجع :

...

" المنظمات غير الحكومية والرابطات المهنية والشعبية على تكثيف جهودها لدعم حقوق الشعب الفلسطيني بكل الطرق الممكنة ؛

...

" البرلمانين والأحزاب السياسية والنقابات العمالية ومنظمات التضامن وأهل الفكر ، وخاصة في اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، على الانضمام السى نظرائهم في أنحاء العالم الأخرى في تقديم دعمهم ، في حالة عدم تقديمه حتى الآن ، لأية مبادرة من شأنها أن تعبر عن رغبة المجتمع الدولي في أن يسرى الشعب الفلسطيني يعيش بعد طول انتظار في وطنه المستقل متمتعاً بالسلم والحرية والكرامة " . (٨/39/35 ، المرفق الثاني)

لذا ، فأنني أود أساسا بتقديم هذا التقرير أن أضع عمل اللجنة في سياق زيادة وعي المجتمع الدولي ، والنهوض بالأهداف التي حددها مؤتمر جنيف .
فوفقا للقرار ٣٨ / ٥٨ (بأ) نظمت اللجنة حلقة دراسية لمنظمات أمريكا الشمالية غير الحكومية المهتمة بقضية فلسطين في الفترة الواقعة من ٢٥ الى ٢٧ حزيران /يونيه الماضي في مقر الأمم المتحدة . وشارك في هذه الندوة ، وهي الأولى من نوعها ، أكثر من ٦٠ منظمة من المنظمات القائمة في الولايات المتحدة وكندا ، وأصدرت بعد ثلاثة أيام من المناقشات المثمرة اعلانا مرفقا بتقرير اللجنة .

وفي هذا الاطلاق ، الذي تتضح أهميته والذي يستحق بالتالي أن نوليه اهتمامنا ، تهجد المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية فكرة مؤتمر سلام بشأن الشرق الأوسط ، وتلتزم أيضا بأن تنسق وتكثف جهودها الموجهة نحو الرأي العام ونحو حكوماتها وذلك لصالح حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة له داخل الحدود التاريخية لفلسطين .

لقد دعيت النتائج المشجعة الناجمة عن الندوة أن تعقد اللجنة بعد شهرين من ذلك الحدث ، أي من ٢٠ لغاية ٢٧ آب/أغسطس الماضي ، اجتماعا دوليا في جنيف للمنظمات غير الحكومية مكرسا أيضا لمسألة فلسطين . وقد شاركت في ذلك الاجتماع حوالي مائة منظمة جاءت من مختلف مناطق العالم ، واتخذ الاجتماع قرارا له أهمية لاأكثر ممن سبب . ان المائة منظمة والمنظمتين المشاركة في الاجتماع قد التزمت بأن تقوم بحملة في بلادها لصالح مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ، وكذلك قررت تشكيل لجنة تنسيق مؤقتة بشأن فلسطين . ان هذا أمر مشجع للغاية ، لأن هذه اللجنة تشكل من منظمات من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، والمملكة المتحدة ، وفرنسا ، وأيضا بصفة خاصة من الأراضي المحتلة ، أي الضفة الغربية على وجه التحديد ومن اسرائيل .

وقد حدثت في ذلك الاجتماع أمور أخرى لها أهميتها ، منها ان المنظمات غير الحكومية عازمت على أن تقوم بحملة لجمع التوقيعات من قبل جميع شعوب العالم لصالح عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط . وهذه الحملة التي بدأت في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر الماضي ، بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني ، سوف تنتهي بعد عام من بدئها أي في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٥ . وبناء على طلب من المشاركين في اجتماع جنيف ، قررنا ارفاق هذا القرار الهام في تقرير لجنتنا .

وطلاوة على هذا النشاط الموجه صوب المنظمات غير الحكومية ، نظمت اللجنة هذا العام في تونس الحلقة الدراسية الإقليمية التاسعة للأمم المتحدة بشأن فلسطين مسن ١٣ لغاية ١٨ آب/أغسطس الماضي . ان تلك الحلقة الدراسية التي جمعت البرلمانين

والجامعيين الذين حضروا من ١٧ دولة اوروبية وافريقية ، قد انتهت بندا* تونس السى
جميع البرلمانين في العالم من أجل تكثيف جهودهم على المستوى الوطني بحيث يفهم
الرأى العام حقائق المسألة الفلسطينية .

ومن السليم أن نؤكد انه في المرحلة الدقيقة التي بلغتها الجهود التي تبذلها
الأم المتحدة لمضاعفة فرص الحل التفاوضي ، فان اسهام الجامعيين والبرلمانيين
والمجموعات الأخرى ذات النفوذ بشكل عنصرها ما في تعبئة الرأى العام لصالح الحل
الذى تبحث عنه الأمم المتحدة .

لم أعط هنا الا عرضا عاما لبعض الأنشطة المتميزة التي قامت بها اللجنة خلال
العام المنصرم ، وهي الأنشطة التي أضيفت اليها أنشطة عديدة أخرى قامت بهما ادارة
الاعلام العام ، وكذلك مثلوا اللجنة في مختلف المؤتمرات الدولية . ولن أدخل نسي
تفاصيل هذه الأنشطة لأنها واضحة تماما في التقرير .

لقد وصل المجتمع الدولي الى مرحلة الاعتراف بأن مسألة فلسطين هي لب الصراع
الدائر في الشرق الأوسط ، وأن تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف يعتبر
أمرا أساسيا لحل هذه المشكلة . لقد أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا على هذه
الحقوق ، وهي تشمل على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير دون تدخل أجنبي
وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته في فلسطين ،
وكذلك حق الفلسطينيين في العودة الى ديارهم التي شردوا واقتلعوا منها ، ونسي
العودة الى ممتلكاتهم ، أو في الحصول على تعويضات اذا رضوا في عدم العودة اليها .
علاوة على ذلك ، فان اللجنة ، ان تحدوها روح الموضوعية والواقع ، قد اعترفت بحسب
الوجود لجميع دول المنطقة .

وما يذكر أيضا انه بنا* على غلب من الجمعية العامة وضعت اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف برنامجا من أجل تطبيق هذه
الحقوق ، وقد اعتمدته الجمعية العامة مرارا وتكرارا بالأغلبية الساحقة من اعضائها . ومع

ذلك كما يعرف الجميع ، لم يتمكن مجلس الأمن من أن يتبع هذه التوصيات بأى اجراء نظرا لمعارضة أحد أعضائه الدائمين . وكما قلت آنفا ، ان أى اقتراح يرمي الى حل المشكلة الفلسطينية دون ان تؤخذ في الاعتبار العناصر الأساسية الواردة في هذه التوصيات سوف يكون مآله الفشل ، وسوف يؤدي بالطبع الى استمرار الحالة التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

لقد بلغنا الآن مرحلة دقيقة وحاسمة بالنسبة لاستعادة الحقوق الفلسطينية ، وان كل يوم يمر دون أن يحرز أى تقدم على الطريق الذي رسمته اللجنة انما يزيد من تعقيد الحالة التي هي وللأسف صعبة للغاية . ان الضم التدريجي للأراضي المحتلة بطريقة غير مشروعة ، وتدابير القمع المتزايدة التي تتخذ ضد السكان الفلسطينيين ، وكذلك دورات العنف تثبت بوضوح انه قد حان الوقت للتوصل الى تسوية عادلة ودائمة للسألة الفلسطينية . وفي التقرير الذي قدمته اللجنة الى الدورة الحالية للجمعية العامة ، اكدت مرة أخرى أهمية توصياتها ، وطلبت من الجمعية العامة ان تؤكد مرة أخرى على مجلس الأمن كي يعتمد اجراءات ايجابية من أجل تطبيق هذه التوصيات التي كان يجب أن تتبصر باجراءات منذ فترة طويلة . وعلاوة على ذلك ، اكدت اللجنة مرة أخرى أهمية التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي انعقد في جنيف عام ١٩٨٣ ، واكدت ، على وجه الخصوص ، أن يركز المجتمع الدولي منذ الآن أنشطته على الاستعدادات الضرورية لتنفيذ ما اقترح وهو عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط وبمشاركة جميع الأطراف المعنية ، كانت الجمعية العامة قد وافقت عليه في قرارها ٥٨/٢٨ جيم .

وفي هذا الصدد ، أود ان أبدي تقدير اللجنة العميق للاتصالات التي قام بها الأمين العام . وان تأسف اللجنة لموقف بعض البلدان السلبي ، فهي عازمة مع ذلك على مواصلة جهودها حتى يتم انعقاد المؤتمر المقترح قريبا ، ذلك لأنها مقتنعة بأن انعقاد هذا المؤتمر يشكل مرحلة هامة في تسوية السألة الفلسطينية . ونطلب الآن من جميع

الأطراف المعنية أن تتغلب على مشاعرها وانفعالاتها ، وأن تتعاون للتوصل الى نتيجة ايجابية ، وذلك لصالح السلام والعدالة .

وعلى أساس هذا الهدف ، تشجعت اللجنة بالتأييد الجماعي الذي حظي به الاقتراح بعقد المؤتمر من قبل المجتمع الدولي ، وسبب الأدلة المتعددة على أن هذه التوصيات قد أصبحت معروفة ومفهومة في كل أنحاء العالم . وما يعتبر امرا ايجابيا أيضا هو الزيادة البارزة في الاهتمام بمسألة فلسطين ، والتأييد النشط للقضية الفلسطينية من قبل المنظمات غير الحكومية .

وما يتعذر تكراره أن الحالة السائدة في الشرق الأوسط تستصرخ المجتمع الدولي لضاعفة الجهود من أجل ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية . وليس هناك ما يوضح هذا الطابع الملح الا الحالة السائدة في الأراضي المحتلة . واليوم ، وبعد مرور ١٧ سنة على الاحتلال الذي جرى عام ١٩٦٧ ، فان أكثر من ثلث الأراضي في الضفة الغربية قد ضمتها السلطات الاسرائيلية من أجل اقامة مستعمرات هناك .

وفي نفس الوقت ، تعزز اسرائيل من سيطرتها على الموارد المائية في الأراضي المحتلة ، وهي الموارد التي يستخدمها السكان الفلسطينيون بطريقة محدودة بسبب القيود التعسفية .

وعلى مر الأيام ، تحول اسرائيل الضفة الغربية وقرية الى خزان للأيدي العاملة الرخيصة ، والى سوق لمنتجاتها ، بسبب القيود المفروضة من قبل السلطات الاسرائيلية على اقامة صناعات جديدة . ان هذه العملية التي تخنق اقتصاد الأراضي المحتلة تسهم في افراغ الأراضي من السكان المتعلمين ، وتزيد من تبعيتها لاسرائيل ، وتشكل انكارا لكل ما هو نواة للدولة الفلسطينية مستقبلا .

ان انقاذ الأراضي المحتلة أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا أكثر من ذي قبل بالحل السياسي لمسألة فلسطين . ويجب أن تتضمن طريقة الحل الحوار بين جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك الشعب الفلسطيني في المقام الأول .

وفي ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، اتبعت لي الفرصة ان اقول شيئاً ساكره اليوم وهو
 أن " السلام وحدة لا تتجزأ " .
 ونرى انه من الضروري ، في هذه المرحلة الحرجة ان نضاعف من جهودنا بغية
 ايجاد حل عادل لقضية فلسطين ، ووضع حد لمعاناة ، لا طائل وراءها ولا داعي لها ،
 يعيشها شعب فلسطين وغيره من شعوب المنطقة . كما نناشد المجتمع الدولي أن يضطلع
 بمسؤوليته من خلال الحوار من أجل التوصل الى حل مناسب لهذه المأساة التي استمرت
 لأكثر من ٤٠ عاماً تقريبا . ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة
 للتصرف تحثكم على العمل لضمان بدء هذا الحوار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الان لمقرر اللجنة

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ليقدم تقريرها (A/39/35)

السيد غاوتشي (مالطة) : مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني

لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان تقديمي لتقرير اللجنة المعنية
 بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعام ١٩٨٤ (A/39/35) يشمل نسي
 الحقيقة عما آخر من الصراع المحتدم وأوجه الظلم التي لم تزل حتى الان . وفيما يتعلق
 بمسألة فلسطين ، فقد آن الآوان لا للحديث عن مزيد من الأمور ، بل لتكيز الضوء على
 عدد قليل من العناصر الرئيسية لهذه القضية الأساسية .

وان كنا ، في حقيقة الامر ، نرغب في التكم مرة أخرى عن كثير من الامور ، فهناك
 ما يكفي من التفاصيل الواردة في الفقرات من ١٨ الى ٨٩ من التقرير ، التي تبرز بوضوح
 الحالة الراهنة التي تثير الاحباط . وتلك الفقرات ، بالاضافة الى التقارير الأكثر تحديدا
 والمشار اليها فيها ، أو المعروضة على اللجنة السياسية الخاصة ، تتضمن أدلة كافية
 تبرهن بشكل قاطع - لو كان البرهان مطلوبا حقا - أن الأمور ليست على ما يرام في دولة
 فلسطين .

(السيد غاوتشي ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وتتضمن تلك الفقرات ذاتها كل الدلائل الكافية لاقتناع أى مراقب موضوعي ، بما لا يدع مجالاً للشك ، ان استمرار السياسات السائدة في المنطقة في الوقت الحالي لا يمكن ان يؤدي الى المصالحة ، ناهيك عن السلام الذي تدعي الأطراف المعنية انها تسعى اليه ، والسدى جاهدت اللجنة في دأب ، ومتوافق الاراء ، من أجل احلاله طوال الثمانية أعوام الماضية . واللجنة لا تشير الى ذلك الا لالقاء الضوء وتركيز الاهتمام على القضية الاساسية عن طريق تعزيز الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة طوال .٤ عاما تقريبا ، والتي ترمي الى التوصل الى حل للصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط .

كما يجب ان نعترف بكل صراحة أن الدلائل الواردة في تلك الفقرات تقدم ذخيرة كافية لاذكاء مناقشات حامية الوطيس . وقد يكون من المؤسف ان يكون الحال كذلك ، الا أن هذا ليس هو ما تسعى اللجنة اليه . ان الجولة القاسية من تبادل الاتهامات المريرة ، من الاتهامات والاتهامات المضادة ، التي تتكرر كل عام ، ليست هي الصيغة ولا هي البديل عن السلام ، والاسوأ من ذلك هو انها تقدم الذخيرة المناسبة للذين يدعون أن السعى لايجاد حل من خلال مؤتمر السلام العالمي المقترح لن يكتب له النجاح استنادا الى ما انتهت اليه المناقشات السابقة .

ويتعين على اللجنة ، مع ذلك ، أن تؤكد أن مضمون التقرير ، للأسف ، لا يمكن الا أن يظهر الموقف المتردى في المنطقة . ان الحقيقة لا يمكن طمسها . وليس هناك ادنى شك في أن دورة العنف لا تزال مستمرة . ولا يمكن ان ننكر انه بعد مرور سنوات طويلة بعد تلك التوقعات والآمال التي أثارتها نهج التسوية الجزئية ودبلوماسية المكوك ، فما زالت الحالة مكفهرة ، الا انه يمكن تلخيصها في عبارات موجزة دون اسهاب * .

ان لبنان ، البلد الصغير الصديق ، يعيش في حالة من الغوض التامة ، والكثير من اراضيه محتل ، بينما تثير الكراهية الكثير من الاضطرابات في الاراضي المحتلة ، ويتسم اخماد الاحتجاج الشعبي بالقمع العسكري الواسع النطاق . ويتفجر العنف من آن لآخر . وما زالت

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد وصي الدين (بنغلاديش) .

(السيد غاوتشي ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

اسرائيل ، في تجاهل وازدراء تام للرأي العام والشرعية والمعارضة التي تثور ضدها في الداخل والخارج ، تواصل سياسات الضم واقامة المستوطنات غير المشروعة في الاراضي المحتلة ، تلك السياسات التي تعتبر عالميا عقبة في طريق السلم .

ان المبادرات السلمية في المنطقة لا تكاد تظهر حتى تختفي ، وتسود سياسات الخوف والكراهية والقوة بدلا منها ، تعززها الاسلحة الحديثة المتطورة التي تخصص لها الموارد بسخاء ، مما يضر بالتنمية الاقتصادية . والقول ان هذه الخلفية معتمة فقط هو تعبير مخفف عن هذه الحالة ، لذلك فان تكرار التفاصيل هو مجرد وأد لآثارها .

لذلك ، دعونا نتقيد بالاساسيات ، ألا يوجد شعاع من أمل يبدد هذا الاظلام الدائم ؟ ان اللجنة تؤمن بوجود هذا الأمل لأن اللجنة ذاتها قد أوضحت الطريق السلمي ، وينبغي لها ان تواصل جهودها حتى تنفذ توصياتها وتحقق الهدف . وهنا ، أسرد بايجاز شديد الاسباب الاساسية التي دعت الى تجديد آمالنا :

أولا ، توصيات اللجنة التي صدقت الجمعية العامة عليها مرارا ، والتي نعملها مؤتمر جنيف للسلام ، هي الصيغة الوحيدة - أكرر - الوحيدة التي اعتمدت بالتوافق الدولي في الآراء والتي تطالب باتخاذ تدبير يسمح لجميع اطراف الصراع ان تشارك في السعي من أجل ايجاد حل شامل يستند الى العدالة والقانون الدولي .

ثانيا ، اصبح الطابع الحقيقي لقضية فلسطين معروفا الان على نطاق واسع في جميع أرجاء المعمورة ، وذلك ، مرة أخرى ، بفضل جهود اللجنة . وفي كل المناطق التي نظمت فيها مرارا وتكرارا ، ودون أي استثناء الحلقات الدراسية والندوات خلال السنوات القليلة الماضية ، اقتنع الحاضرون - حتى اكثر المتشككين منهم - بأن توصيات اللجنة تصمد تحت اقسى اختبارات الانصاف والشرعية ومفاهيم السلم ، فهي لا تغفل المصالح الحيوية لأي طرف من الأطراف المعنية ، ومن ثم ، من المرجح ان تدوم في حالة تنفيذها . لقد قدم رئيس اللجنة لتو النقاط الاساسية لانشطتنا في هذا المجال ، ولذلك فليس هناك ما يدعو الى تكرارها .

١٤ - ١٥ (السيد غاوتشي ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ثالثا ، لقد حظينا بتأييد من مئات المنظمات غير الحكومية ، ومثلي النقابات ،
 والصحفيين والاكاديميين في المطالبة بالعمل والسعى من اجل الاعمال الفعلية لحقوق
 شعب فلسطين . وهناك الآن حطة ثلاثية للحصول على توقعات تحبذ السلم .

رابعا ، وربما كان ذلك هو أهم الاسباب ، اننا ننادى بنهج يطبق من خلال
 مجلس الامن ، يتم فيه القيام أولا بالاتصالات والتقارب ، ثم تعزيز الحل الشامل ،
 وبالتالي تقديم الضمانات الكفيلة بمراعاته اذا دعت الضرورة الى ذلك . وهذا الاجراء المضمّن
 هو البرهان الكافي على عدم اغفال مصالح اى طرف من الاطراف . ومن الواضح ان الذين
 يدعون العكس يجانبهم الصواب في فهم نهج اللجنة .

ان هذه الخلفية تبين التفكير الايجابي الثامن وراء توصيات اللجنة لهذا العام
 الواردة في الفقرات من ١٥٥ الى ١٦٠ من التقرير . ان هذه التوصيات السلمية والسليمة
 تناقض تناقضا تاما الشعور بالاحباط واليأس في تلك المنطقة التي تحمل في طياتها عوامل
 التفجير العنيف . ولكننا من اجل النجاح ، نحتاج الى الاسهام الايجابي من قبل جميع
 الأطراف المعنية . وكما يرد في الفقرة ١٦٠ من التقرير ،

” . . . توصي اللجنة بقوة بأن يركز العمل الدولي من الان فصاعدا على

الاعمال التحضيرية الضرورية لعقد هذا المؤتمر وأن يسهم في نجاحه في مهمته

السلمية ” . (A/39/35 ، الفقرة ١٦٠)

(السيد فاوتشي ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

لذلك يحدونا الأمل الوطيد في ان تستجيب كل الدول الممثلة في هذه الجمعية ، دون اى ابطاء ، لذلك النداء ، ونرجو من الأمين العام ان يتابع الجهود الدؤوبة التي بدأها بالفعل .

ومن حيث الجوهر ، ان ما ينبغي لنا ان نفعله ونحن في نهاية عام ١٩٨٤ هو ان نبدأ في تناول ذلك الجزء الذي لم يستكمل في الحل الذي تم تصوره في عام ١٩٤٧ . ان مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ لم يحظ بمساندة اجماعية ، ومع ذلك فان أحد جانبي ذلك المشروع نفذ بالكامل . ومنذ ذلك الحين ، وقعت أحداث كثيرة في المنطقة ، أدت الى تغييرات في خريطةها ، ولكنها لم تأت بالسلام ولا بالأمن . والحدث الوحيد الذي لم يحدث ، وهو أكثر الأحداث التصاقا بجوهر المشكلة وروحها ، هو عملية تقرير المصير للشعب الفلسطيني بحرية ودون قيود . لذلك ، فان المساندة الدولية لعملية تقرير المصير للشعب الفلسطيني التي طال انتظارها أصبحت اجماعية تقريبا في عام ١٩٨٤ ، وهي تقدم بطبيعة الحال العنصر الجوهرى للتوصل الى حل دائم .

لقد ضاعت فرص كثيرة في الماضي . والتاريخ سجله واضح ، واحداث المنطقة تقدم الدليل . بيد أن باب الفرص لم يغلق بعد . وعلى الجمعية العامة ان تؤمن هذا العام استمرار فتح هذا الباب ، وان تشجع مجلس الأمن على ان يجاهد بفعالية في العام القادم لاستكمال الاعمال التحضيرية اللازمة لعقد المؤتمر الدولي المقترح . لقد انجز كل العمل الاساسي ، وكل عناصر الحل موجودة امام المجلس تنتظر لساته النهائية والمساندة من سلطته العليا . وای ابطاء اضافي يضر باحتمالات الحل . وقد حان الوقت ان نستعيض عن العبارات الطائشة بالتعقل واحساس ذي غرض محدد ، وكما هو الحال بالنسبة لسكل المشاكل ، فاننا لو تقدمنا خطوة متتدة وتابعناها بأخرى ، واحتفظنا برباطة جأشنا وتعاوننا في نفس الوقت فاننا نستطيع عندئذ تحقيق النجاح .

وكما ذكر وفد بلدى عندما اجاب على رسالة الأمين العام فيما يتعلق بمؤتمر السلام

الدولي ، فانه :

(السيد غاوتشي ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

" لا حاجة الى زيادة التأكيد على المنافع التي ينطوي عليها نهج من هذا القبيل . وطى وجه الخصوص فان الاحساس الحالي بالضياح والقنوط السائد في الشرق الاوسط يمكن ان يحول الى زخم قوى لتضافر الجهود التماسا لاجلال السلم . ويشكل ذلك بحد ذاته ، تلقائيا ، تطورا هاما في الذكرى السنوي الاربعين للأمم المتحدة " . (A/39/231 ، ع ٣)

انني أسلم بأنه لم يعد من المناسب ان تستند بعض البلدان بشكل فردي الى صعوبات اجرائية لمعارضة الأخذ بالنهج الشامل ، الذي هو ، على كل حال ، شرة ليس فقط لجهود اللجنة ، بل أيضا للتوصيات الاجماعية للمؤتمر الدولي المعني بالقضية الفلسطينية الذي عقد في جنيف . وتحتاج الاطراف الاساسية ذاتها الى التشجيع من أجل التغلب على الجمود الحالي . وسيحتاج الحل النهائي الى مساندة عالمية وتأييد فعال وضمانات - في حالة الضرورة - تستند ليس الى قوة السلاح ، بل الى الفائدة المشتركة للسلم . وسنحتاج الى القيام بعمل جاد ومفاوضات طويلة ، الا ان ما هو ضروري الان هو البدء والتغيير الاساسي في الاتجاه .

وستكون التنازلات المتبادلة من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية مطلوبة من أجل حسم تسوية سلمية يمكن ان تتحقق ضمن صفقة شاملة في الحل الشامل الذي يحظى بالتأييد العالمي والاجماعي .

اسمحوا لي بأن انهي كلمتي بأن اشيد بحسن ادارة السفير ساري ممثل السنغال لأعمال اللجنة ، وخدماته المتفانية وتوجيهاته السديدة لنا في عام آخر من العطل الدؤوب . وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لكل أعضاء اللجنة لما قدموا من اسهام ومعاونة لي في عامي الثامن بصفتي مقرا لهذه اللجنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي على القائمة هو

السيد فاروق القدومي ، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي أعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : السيد الرئيس يسرني
أن اهنئكم على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين ، وأن أحسب
في شخصكم بلدكم الصديق زامبيا ورئيسها العظيم ، كينث كاوندا ، الذي وقف دائماً
الى جانب النضال العادل لشعبنا الفلسطيني وشعوب القارة الافريقية ودول عدم الانحياز .
انني لوائح ان حكمتكم وخبرتكم الواسعة وايما نكم الراسخ بجادئ العدل والسلام سوف تكون
ضمانا لنجاح اعمال هذه الدورة .

كما يسرني ان اغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر والتقدير لسلفكم السيد خورخي
ايويكا ، على جهوده القيمة في ادارة اعمال الجمعية العامة في دورتها الماضية ، والتي
كان لها اكبر الاثر في النتائج التي تم انجازها .

كما أود أن أهني بحرارة دولة بروني دارالسلام باستقلالها وانضمامها الى عضوية
الأم المتحدة . ولا يفوتني هنا أن أذكر بالتقدير الجهد الكبير الذي يقوم به السيد خافيير
بيريز دي كوبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، لتحقيق السلام العالمي ، وتأكيده دور المنظمة
الدولية ، رغم ما يبذل من محاولات للنيل منها ، ولتعطيل جهودها ، كما أود تأكيد ثقتنا
الكاملة به واستعدادنا المستمر للتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق الأمن والسلام العادل في
منطقة الشرق الأوسط .

نلتقي اليوم ونحن على مشارف الاحتفال بالذكرى الاربعين لقيام الأمم المتحدة ،
التي جاءت الى الوجود اثر تجربة ما زالت تمثل أشنع التجارب في تاريخ الجنس البشري ،
وهي تجربة الحرب العالمية الثانية وكما جاءت لتضع نظاما يحكم علاقات الدول والأمم على
أساس احترام حق الشعوب في الحرية والاستقلال ، وعلى أسس التعاون والمساواة ، بدلا
من اساليب الاستغلال والقهر والسيطرة والعدوان .

ولكن ما زال المجتمع الدولي يواجه العديد من الاخطار التي تهدد أمن وسلام
العالم أجمع ، كما ان كثيرا من الشعوب ، ومن بينها الشعب الفلسطيني ، لا تزال محرومة
من أبسط حقوقها التي نص عليها الميثاق . ولعلني كما قلت في كلمة سابقة أمام هـ
الجمعية الموقرة لا أجد قضية ترافقت زمنيا مع قيام الأمم المتحدة مثل القضية الفلسطينية ،
التي ما زالت بندا دائما على جدول أعمالها منذ عام ١٩٤٧ وحتى يومنا هذا .

ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن ، صدر عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، والعديد من لجان الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العديد من القرارات التي تؤكد في مجملها ان الشعب الفلسطيني ، كغيره من شعوب العالم ، يملك الحق الطبيعي في الحرية والاستقلال والسيادة على ارضه . وبالرغم من كل هذه القرارات ، كانت النتائج والوقائع مختلفة تماما ، فقد اغتصبت كل فلسطين ، وشرق الجزء الاعظم من ابنائها واصبحوا لاجئين كما صودرت ممتلكاتهم وتعرضوا لسلسلة من المذابح والمجازر المنظمة ، بدءا من دير ياسين في عام ١٩٤٨ ، وانتهاء بمجزرة صبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢ .

لقد قامت اسرائيل ، وشكل متعدد ، فاضح وصريح ، وعلى مدى اربعين عاما تقريبا ، بانتهاك كل حرف ، وكل جملة وكل قرار صدر عن الأمم المتحدة ولعل من المؤسف حقا انها لا تزال تحتل مقعدا بينكم ، مما يشكل مفارقة محزنة ، وتحديا لكل المثل والقسم التي قامت من أجلها المنظمة الدولية .

ونعود لنتساءل عن مغزى بقا " قضية فلسطين " بندا دائما على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، منذ قيامها وحتى اللحظة التي اتعدت فيها امامكم . لا شك لدينا بأن ذلك يدل على الشعور العميق والادراك الكامل من قبل المجتمع الدولي للظلم الفادح الذي وقع على الشعب الفلسطيني ، وضرورة ايجاد حل عادل ودائم لقضية هذا الشعب ، رغم كل المصاعب والتحديات ، كما انه يعني ، وبكل وضوح ، رفض المجتمع الدولي لسياسة القوة والقهر والاحتلال التي مارستها اسرائيل ، وما تزال ، ضد شعبنا العربي الفلسطيني .

وبالرغم من عجز الأمم المتحدة عن ايجاد الوسائل العادلة لوضع قراراتها موضع الاحترام والتنفيذ الفعلي ، بسبب سياسة الهيمنة والتعاطيل التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية وانحيازها المطلق لاسرائيل ، فان القوة السياسية والمعنوية التي تمثلها ارادتك وقراراتكم هي التعبير عن تمسك المجتمع الدولي بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ، والتي نطمح جميعنا لتحقيقها في وجه سياسة القوة والعدوان .

وهذا المعنى ، فاننا نعتبر ان كفاح الشعب الفلسطيني في سبيل الحرية والاستقلال هو قضيتكم جميعا ، كما هو قضيتنا ، هو قضية الأمم المتحدة ذاتها وقضية تهم الانسانية جمعاء ، لانها قضية حق وعدل ، تمثل طموح المجتمع الدولي لاقامة عالم أفضل ، تتمتع فيه الشعوب بحريتها وسيادتها ، عالم تنتفي فيه شريعة الغاب ، وسياسة القوة ، عالم يكون صورة للميثاق الذي وقعتوه قبل أربعين عاما .

لقد استمعنا باهتمام خلال المناقشة العامة ، وخلال مناقشة قضية الشرق الأوسط ، الى كلمات السادة الرؤساء ومثلي الدول الاعضاء ، ولعلي لا اتجاوز الحقيقة ان قلت أن الغالبية العظمى من المتحدثين كانت متفقة في وجهات نظرها بشأن " قضية فلسطين " ، فقد أكدوا أن على اسرائيل ، التي تحتل الأراضي الفلسطينية والعربية ، ان تنسحب منها جميعا ، بما فيها القدس ، وان المجتمع الدولي ، في غالبيته العظمى يدين سياسة الاحتلال والتوسع والاستيطان التي تمارسها اسرائيل في الاراضي المحتلة ، ويطالب بالتوقف الفوري عن هذه الممارسات ، لأن استمرار الوضع في الشرق الأوسط على هذه الحالة يشكل بؤرة توتر خطيرة ، قابلة للانفجار ، مما يهدد أمن العالم أجمع .

ولا حظنا بأن هناك شبه اجماع شامل على أن أي حل عادل ودائم للوضع في هذه المنطقة لا بد ان يتضمن أولا وقبل كل شيء حلا لقضية فلسطين ، باعتبارها جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط ، كما أن مثل هذا الحل لا بد ان يقوم على أساس تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة والمشروعة ، بما فيها حقه في العودة ، وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني . وان الاطار المقبول لمثل هذا الحل هو الأمم المتحدة ، وعلى أساس قراراتها المتعلقة بقضية فلسطين . وذلك من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، تشارك فيه كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، والدولتان العظيمتان ، وسائر الدول المهتمة ، وذلك على قدم المساواة .

وقد كان واضحا من خلال هذه المناقشات ان الغالبية العظمى من دول العالم تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وانه بالتالي لا يمكن تجاهل دورها وحقوقها في المشاركة في كل الجهود الدولية الرامية الى ايجاد حل مقبول لمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين .

هذه هي ارادتكم التي عكستها كلمات الغالبية العظمى من الدول الاعضاء ، كما عكستها ، على مدى السنوات الطويلة الماضية ، القرارات العديدة التي اتخذتها جمعيتكم الموقرة في هذا المجال . وفي المقابل ، استمعنا الى بعض الكلمات التي تمثل خروجاً كاملاً عن الاجماع الدولي ، وتجاهلاً مطلقاً لقرارات الأمم المتحدة ، ألقاها على سامعنا ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .

وكان الرئيس الأمريكي ريغان ، قد أعلن أمامكم ، في هذه الدورة ، عن تمسكه بمبادئه حول الشرق الأوسط ، التي سبق أن أعلنها في أيلول / سبتمبر من عام ١٩٨٢ وقد كان من المتوقع ان يتخذ الرئيس الأمريكي موقفاً جديداً ، يأخذ بعين الاعتبار ارادة المجتمع الدولي ، وحقائق الوضع في المنطقة ، والمستجدات التي أثبتت فشل السياسة الأمريكية هناك ، ولا سيما في الساحة اللبنانية لأنها ، كما قلنا دائماً ، قد تجاهلت جوهر الصراع في منطقة الشرق الأوسط ، وهو قضية فلسطين ، كما تنكرت لحق شعبها في تقرير المصير .

ومن ناحية أخرى ، وبعد اعلان مشروع الرئيس ريغان ، صعدت اسرائيل قمعها لشعبي فلسطين ولبنان ، كما زادت من وتيرة مصادرة الأراضي ، واقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، كما تم تدعيم التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل ، فأخذت عليها المزيد من السلاح والمزيد من المساعدات المالية ، مما يشكل تشجيعاً لاسرائيل على الاستمرار في سياسة العدوان والاحتلال ، وتهديداً خطيراً لأمم الدول العربية وللسلام في المنطقة بل وفي العالم أجمع ، ومن المعروف ان كل هذه المساعدات تتم على حساب دافع الضرائب الامريكى ، وعجز الميزانية الامريكى ، وطبعاً ، وقبل كل شيء ، على حساب زيادة معاناة شعبي فلسطين ولبنان .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الولايات المتحدة لم تكنف بالتنصل من مسؤولياتها الدولية فحسب ، بل وعطت على عرقة وتعطيل كل الجهود الدولية السلمية . مارست امريكا حق الفيتو في مجلس الأمن بشكل تعسفي ضد مصالح الشعبين الفلسطيني واللبناني ، مما اوصلنا الى حالة الجمود والتوتر الراهنة . وفيما يتعلق بقضية فلسطين بالتحديد ، فقد اعدت الادارة الامريكى في التنكر لحقوق شعب فلسطين ولقرارات وميثاق الأمم المتحدة ، باطلانها وتمسكها مجدداً برفض قيام دولة فلسطينية مستقلة .

تضم الأمم المتحدة في عضويتها اليوم ١٥٩ دولة ، بعضها كبير يضم مئات الملايين ، وبعضها صغير لا يصل تعداد سكانها الى عشرات أو مئات الألوف من البشر . فلماذا تنكر الولايات المتحدة على الشعب الفلسطيني حقه في أن يقيم دولة خاصة به ، تكون الدولة المائة والستين مثلاً ، تشبهاً مع كل الجهاد والمواثيق والأعراف الدولية ؟

ان الشعب الفلسطيني هو شعب حي وموجود ، عالم ومبدع ، مناضل ومؤهل ، يفخر بناؤه بهويتهم الوطنية ، وأرضهم موطنهم ، وهو شعب عريق ، ومن أقدم شعوب الأرض ، كما أن فلسطين كانت قبل أن تكون اسرائيل كما تقول التوراة نفسها .

والأراضي الفلسطينية احتضنت الاديان السماوية كلها ، وهي مقدسة لدينا جميعاً ، فلماذا يحرم بناؤها الذين يحطون اسمها من أبسط حقوقهم الانسانية ؟ والشعب الفلسطيني

يصل تعداداه اليوم الى خمسة ملايين نسمة تقريبا ، لديهم نسبة عالية من الكفاءات ، واصحاب التخصص في كل المجالات ، وهم يساهمون الى جانب اخوتهم في الدول العربية الشقيقة في بناء وتنمية المنطقة ، بل ويلعبون في هذا المجال دورا ايجابيا متميزا يحظى باحترام وتقدير الجميع .

انني أريد أن أتساءل أمامكم ، وبكل الصدق والاخلاص : لماذا تعادى الولايات المتحدة الأمريكية شعب فلسطين وتقف ضد حقه الطبيعي في تقرير المصير ؟ وأكثر من ذلك : من الذي أعطى للولايات المتحدة الأمريكية ، ووطنى أى أساس ، الحق في تصنيف الشعوب بين شعب يستطيع أن يكون له دولة مستقلة ، وشعب "لا يجب" أو "لا يجوز" أن يكون له دولة مستقلة ؟ واذ كانت الولايات المتحدة لا تود الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهو في حد ذاته موقف مستنكر ، لهذا شأنها ، أما أن ترفض الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، فهذه قضية قانونية ، واخلاقية ومهددية ، تعادل رفض الاعتراف بميثاق ومبادئ الأمم المتحدة ذاتها .

لقد اثبتت منظمة التحرير الفلسطينية انها كانت وما تزال تمثل عنصرا ايجابيا وفعالا في المجتمع البدولي ، وبالرغم من كل محاولات اسرائيل ومؤامراتها على مدى عشرين عاما للقضاء عليها ، ولكسر الالتفاف الجماهيري العارم حولها ، مستخدمة كل اساليب الارهاب والغزو المسلح ، فان كل هذه المحاولات الاسرائيلية قد باءت بالفشل ، رغم ما واجهناه من المصاعب بين الحين والآخر ، كما لم يؤد كل ذلك الا الى مزيد من تماسك شعب فلسطين في الأرض المحتلة ، وفي كل اماكن تواجده ، في المنافي والشتات ، بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادته الشرعية .

ولعل اكبر دليل على ذلك هو انعقاد مجلسنا الوطني الفلسطيني قبل ايام قليلة في العاصمة الاردنية بعمان ، وسط تظاهرات شعبية فلسطينية عارمة من الترحيب والتأييد للمجلس . لقد كان انعقاد المجلس ، في دورته السابعة عشرة هذه ، كان استفتاء شعبيا جديدا ، على مرأى من العالم أجمع ، أكد حرص الشعب الفلسطيني على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها الشرعية ونهجها الديمقراطي ، كما جدد شعبنا من خلال هذا المجلس نقته الكاملة بقيادته الشرعية المنتخبة ، برئاسة الأخ ياسر عرفات .

لقد كان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في عمان مناسبة هامة لتأكيد العلاقات المميزة التي تربط الشعبين الفلسطيني والاردني ، اللذين تجمعهما وحدة الهدف والمصير ، وأعلن المجلس تمسكه مجدداً بقراره المتخذ في دورته السابقة في الجزائر عام ١٩٨٣ ، الذي ينص على قيام علاقات مستقبلية ، بين فلسطين والاردن ، على أساس كوفد رالي ، وذلك بعد انتهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ولذلك فقد أكد شعبنا ، من خلال المجلس الوطني ، رفضه المطلق للمشاريع الصهيونية والامبريالية التي تهدف الى اقامة وطن بديل للشعب الفلسطيني في الاردن ، لأن هذه المشاريع ليست في الواقع الا ستارا لادامة احتلال اسرائيل للاراضي الفلسطينية ، وتفريغها من سكانها وضمها نهائيا ، كما ان الشعب الفلسطيني لن يقبل عن وطنه الأصلي فلسطين بديلا .

والإضافة الى ذلك ، فقد أكد مجلسنا الوطني الفلسطيني على ضرورة التنسيق مع الاردن الشقيق من خلال العمل العربي المشترك ، لتحرير الأرض وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة .

ومن ناحية أخرى ، واستمرارا لنهج منظمة التحرير الفلسطينية الدؤوب في البحث عن سلام مقبول في منطقة الشرق الأوسط ، يقوم على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية المستقلة ، وعاصمتها القدس ، فقد أيد مجلسنا الوطني الدعوة الى عقد مؤتمر دولي ، تشارك فيه الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدولتان الأعظم وسائر الدول المهتمة على قدم المساواة ، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة وفي إطارها ، وقد رحب مجلسنا الوطني بالمبادرة السوفياتية المعلنة يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ ، وجدد رفضه لجميع المشاريع التي تتنكر لحق شعبنا في تقرير المصير ، مثل مشروع الحكم الذاتي ، ومبادرة الرئيس ريفان ، كما دعا الأمم المتحدة ومجلس الأمن الى تحمل مسؤولياتهما الدولية ، ووضع قراراتهما موضع التنفيذ العملي .

وأخيرا ، فقد كان انعقاد الدورة الأخيرة لمجلسنا الوطني الفلسطيني في عمان ، والقرارات المتخذة هناك مناسبة جديدة لتأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة ، والحرص على قرارنا الوطني المستقل ، وتجسيدا للتلاحم بين الشعب وقيادته المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية . وهو أيضا يمثل عزم شعبنا الفلسطيني واصراره ، رغم كل الصعاب والعقبات ، على الاستمرار في نضاله ، وذلك بكل الوسائل التي تحقق أهدافه التي ناضل من أجلها طويلا مهما كانت التضحيات .

منذ دورة الجمعية العامة الماضية حدثت أمور كثيرة لابد لنا أن نقف عندها ، لما لها من دلالات خطيرة ومهمة ، تؤثر على مسار السلام في المنطقة ، فقد توقفت أو أجهضت كل المساعي السلمية ، وفقدنا عاما من الجهد الدولي في هذا الاتجاه ، بسبب التعنت الأمريكي والاسرائيلي ، رغم وجود العديد من المشاريع والمبادرات الدولية التي رحبت بها منظمة التحرير الفلسطينية ، مثل مشروع "فاس" العربي ، والمبادرة

السوفياتية ، وكذلك المشروع الفرنسي - المصري ، المقدم الى مجلس الأمن في تموز/يوليه ١٩٨٢ .

وكذلك فقد انعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ والذي حضره ممثلو ١٣٨ دولة و ١٠٤ منظمات غير حكومية ، والعديد من الشخصيات العالمية ، وكما هو معلوم لديكم ، فقد أكد " اعلان جنيف " برنامج العمل الصادر عن المؤتمر مجدداً أعلن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني كما أكد على ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة كافة ، بما فيها القدس ، ودعا الى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط ، ورغم تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه القرارات ولهذه الدعوة ، وقيام السيد الأمين العام للأمم المتحدة ببذل مساعيه واتصالاته لعقد هذا المؤتمر ، فقد وقعت كل من الولايات المتحدة واسرائيل موقفاً سلبياً ، أعلنتا رفضهما لذلك ، وهكذا تستمر الولايات المتحدة في عرقلة جهود السلام في المنطقة ، ضمن اطار الأمم المتحدة ، ووفق قراراتها ، وفي السعي لفرض حلول جزئية ، منفردة ، رفضها شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية كما أنها لم تؤد السبل الى احلال السلام في الشرق الأوسط ، بل أدت هذه الحلول المنفردة والجزئية الى مزيد من الحروب ومن المجازر ، التي ما زال الشعب الفلسطيني واللبناني الشقيق يعانيان من آثارها ونتائجها المدمرة .

لقد تميزت الفترة الماضية باقدام السلطات الاسرائيلية على تهيئة أكبر قدر من الظروف المادية لضم المناطق المحتلة ، وهو ما عبر عنه وزير الحرب الاسرائيلي السابق ، موسى أرينز ، بقوله : " نحن نصل بسرعة الى النقطة التي تصبح فيها الحقائق التي لا يمكن الفائها أساس سيطرتنا على يهودا والسامرة ، أي على الضفة الغربية . ولتحقيق ذلك قامت السلطات الاسرائيلية بتشديد الممارسات الارهابية ضد الشعب الفلسطيني في هذه المناطق بهدف ارضاءه على النزوح من أراضيه وقد كان أهم ما شهدته هذه الفترة سلسلة انفجارات القنابل التي استهدفت التجمعات السكانية الفلسطينية ،

وأماكن العبادة المسيحية والا سلامية في العديد من المدن والقرى الفلسطينية المحتلة .

ومن أمثلة ذلك الهجوم الجبان على جامعة الخليل ، وعلى باص مدني فلسطيني في القدس ، وقبل ذلك كانت عمليات الطرد والابعاد والاعتقال وفرض الغرامات الباهظة والاقامة الجبرية ، وحظر التجول وهدم المنازل في نابلس والخليل والقدس ورام الله ، واغلاق جامعة النجاح في مدينة نابلس وغيرها من المدارس والكليات لمدد طويلة ، وقد رافق ذلك محاولات الاعتداء على المقدسات ومعالم الحضارة في المناطق المحتلة ، ومن أبرزها محاولة نسف المسجد الاقصى وجامع عمر بالمتفجرات ، ومحاولة اشعال النار في مسجد سعد الدين في مدينة نابلس والاعتداء على الحرم الابراهيمي في الخليل .

واستكمالا لهذه السياسة العدوانية ، فقد تم الاعلان رسميا في اسرائيل عن المشروع الذي يستهدف ازالة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة واعادة توطينهم ، كما يحدث الان مثلا ، في مخيم الدهيشة والتي تشرف عليها وكالة الفوث الدولية للاجئين الفلسطينيين .

وفي المجال التعليمي ، فقد أخذت الحرب الثقافية التي تشنها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي المحتلة ابعادا خطيرة لا يجوز السكوت عنها ، فقد كانت التربية والتعليم من الأهداف التي ركزت عليها السياسة العدوانية الاسرائيلية ، بهدف شل المؤسسات الاكاديمية وتعطيل دورها في تنشئة الأجيال وتأهيلهم لأخذ دورهم في خدمة الوطن والمجتمع . ولذلك قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بوضع هذه المؤسسات تحت اشرافها المباشر ، كما قامت بمنع تداول ونشر الآلاف من الكتب العلمية والثقافية والأدبية ، ومارست ضد الطلبة والمعلمين وأساتذة الجامعات شتى صنوف القمع والارهاب ، مثل الاعتقالات الفردية والجماعية ، وتحديد الإقامة والفصل التعسفي .

ونتيجة للأزمات الداخلية المترابطة ، والوضع الاقتصادي المتدهور التي تحكم الخناق على اسرائيل ، فقد ازدادت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال تدهورا ، كما أصبحت حياتهم اليومية جحيما لا يطاق ، ونتيجة لسياسة العدوان الاسرائيلي ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني ، وللحروب المتعددة التي شنتها اسرائيل ضد الدول العربية ، وتكريس الجزء الأعظم من ميزانيتها للشؤون العسكرية ولمصاريف الاحتلال واقامة المستوطنات ، أصبح الاقتصاد الاسرائيلي منهارا ، وأصبحت نسبة التضخم حوالي ٨٠٠ في المائة ، مما أفرز آثارا سلبية وظواهر فاشية بالغة الخطورة على شعبنا .

ولعل الظاهرة الأكثر تعبيرا عن هذه الأزمة المستحكمة في المجتمع الاسرائيلي هي نجاح الارهابي المدعو " كاهانا " في انتخابات الكنيست الاسرائيلي الأخيرة ، مما أثار فزع كل القوى الديمقراطية والشريفة المحبة للسلام في العالم ، وحتى في اسرائيل

ذاتها . اننا لا نرى في بروز ظاهرة " كاهانا " العنصرية شيئا جديدا ، انها في رأينا التعبير المفضوح عن مجمل السياسات الاسرائيلية الرسمية ضد شعبنا الفلسطيني على مدى السنوات الطويلة ، ومن الخطأ أن يظن البعض انها ظاهرة معزولة ، عرضية أو مؤقتة ، فهناك العديد من المنظمات الاسرائيلية المتشابهة ، التي تحظى بالحماية الرسمية ، مثل التجمعات المتعددة حول ما يسمى " بأرض اسرائيل المتكاملة " ، وحرقة " هتعييا " ، و " غوش اعونيم " والكثيرين من أمثال " كاهانا " ، التابعين لحزبي الفدال وحيروت . ونتيجة لكل ما ذكرناه ، فقد أصبحت الحياة اليومية لابناء شعبنا تحت الاحتلال الاسرائيلي صعبة قاسية ومريرة ، فهم محاصرون ، ملاحقون ومضطهدون ، كما أنهم يتعرضون يوميا لهجمات العصابات الصهيونية المسلحة ، مما زاد حياتهم ومعيشتهم تعقيدا . ان حكومة اسرائيل تتحمل المسؤولية الكاملة عما يحدث في الأراضي المحتلة ، بانتهاكها المستمر والمتواصل لأحكام القانون الدولي ، ولاتفاقيات جنيف الرابعة ، ولرفضها تقديم الحماية والأمن للمواطنين الفلسطينيين ، مما يفرض على المجتمع الدولي وعلى الأمم المتحدة ايجاد الوسائل والسبل الكفيلة بتوفير الحماية الكافية لسكان الأراضي المحتلة .

ان هذه السياسة ، وكما أشرنا ، لم تلحق الأذى بالشعب الفلسطيني فقط ، بل واليهود أنفسهم ، فقد أصبح المجتمع الاسرائيلي ، نتيجة لسياسة الحرب والعدوان ، مجتمعا ممزقا ، يعاني من الافلاس الايديولوجي والاقتصادي ، ومن التناقضات الاجتماعية والطبقية والعرقية ، من العزلة الدولية وفقدان السلام الداخلي . وفي مثل هذه الأجواء ، وكما يعلمنا التاريخ ، تجد التيارات الفاشية والعنصرية الأكثر تطرفا مرتعا خصيبا لها ، كما تبرز النزعات العسكرية التي تحاول تصدير الأزمة الداخلية واحتوائها عن طريق شن حروب جديدة ، ولا يسعنا هنا إلا أن نذكر بالقول المأثور : " ان شعبا يضطهد شعبا آخر لا يمكن أن يكون حرا " .

لقد استعرضت أمامكم الوضع الراهن بالنسبة لقضية فلسطين ، والوضع في الشرق الأوسط ، وما طرأ عليهما من مستجدات مثل الدورة الماضية . ونحن لا نرى في كل ذلك

أية مستجدات تدعونا للتفاوض بما مكانية تحقيق تقدم جدي نحو السلام الشامل والعدال
 طادامت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل مصرتين على مواقفهما وسياستهما .
 ورغم التبدل الشكلي في الحكم في إسرائيل ، والذي راهن عليه البعض ، فاننا
 لم نلمس أي تغيير في السياسة الإسرائيلية . اننا لم نعلق منذ البداية أية آمال على تولي
 حزب العمل للحكم في إسرائيل ، لأن تجربتنا لهذا الحزب طويلة ودائمة ، ولأن برامجه
 معلنة ومعروفة ، وهي لا تختلف مطلقا الا في تفاصيل تجميلية عن برامج تجميع الليكود . فكل
 الحزبين يريد الأرض ويرفض السلام ، كلا الحزبين يرفض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب
 الفلسطيني . كلا الحزبين يصر على بناء المستوطنات ، ومصادرة الأراضي واضطهاد أبناء
 شعبنا ، حزب العمل يريد دولة إسرائيلية " نقية " ذات أغلبية يهودية واضحة ، حتى ولو
 اضطر للتخلي عن بعض الأراضي المكتنزة بالسكان العرب ، مع الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية
 والمستوطنات والقدس . وتجمع الليكود وافرازاته الأكثر تطرفا وعنصرية تريد ضم الأرض وطرد
 السكان الفلسطينيين ، بأي ثمن ، وشكل أساسي باللبؤ الى الارهاب والمجازر والعنف
 المسلح .

وهكذا ، فان خيارهم الحقيقي ليس الارض مقابل السلام ، لانهم يريدون الارض فقط ، أما السلام الذي يتحدثون عنه ، فهو السلام المفروض بقوة السلاح والذي هو نفي الحقيقة مجرد استسلام ، لقد أثبتت الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة ان الازمة المستحكمة هناك أخطر بكثير مما يظن البعض ، وان التوجه الحقيقي لقادة اسرائيل هو الاستمرار في سياسة الاحتلال والحرب والعدوان وفرض الواقع بقوة السلاح .

وما يؤسف له ، وقد قلنا ذلك دائما ، ان اسرائيل تجد كل الدعم ، المادي والعسكري والسياسي من قبل الولايات المتحدة الامريكية ، التي تمدها ببلايين الدولارات ، ومئات الطائرات مما يشجعها على الاستمرار في سياستها التوسعية ، وعلى تحدى المجتمع الدولي وقرارات الامم المتحدة . وما يؤسف له أيضا ان بعض دول اوربا الغربية تسند تراجع عن الدور الذي يمكن ان تقوم به لدعم عملية السلام في المنطقة على اساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . اننا ندعو كل تلك الدول الى ممارسة دور اكثر ايجابية لدفع مسيرة السلام الى الأمام على هذا الاساس .

لقد احتفلنا جميعا قبل أيام ، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني ، وأود أن أشكر مجددا ككل الدول التي شاركت في هذا الاحتفال ، الذي يحمل الكثير من المعاني بالنسبة لنا وبالنسبة لشعبنا الصامد تحت الاحتلال وفي الشتات . وان هذا الاحتفال انما يعكس مدى قلق واهتمام الاسرة الدولية لوضع حد للظلم والعدوان اللذين تعرض لهما الشعب الفلسطيني وما يزال ، كما يعكس اهتمام المجتمع الدولي بالوضع في منطقة الشرق الاوسط الذي يشكل قضية فلسطين جوهر الصراع فيه ، باعتباره وضعاً خطيرا يهدد أمن وسلام العالم أجمع .

ان هذا الجهد وهذا الاصرار من قبلكم جميعا يستحقان منا كل التقدير والاحترام . وفي هذا المجال ، لا يفوتنا ان نتوجه بالشكر العميق للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولرئيسها الصديق السفير ماسابا ساري ، على أعمالها ، ولما بذلته من جهود كبيرة في اداء المهام التي اسندتها اليها الجمعية العامة . كما

نأمل ان يواصل السيد الامين العام للامم المتحدة جهوده الكريمة في سبيل عقد المؤتمر الدولي ، انسجاما مع قراركم الذي نأمل أيضا ان تؤكد الجمعية العامة في هذه الدورة . ان شعبنا الفلسطيني يتطلع الى المنظمة الدولية بكل الثقة والامل ويرجو الجمعية العامة ومجلس الامن أن يتخذا الاجراءات الكفيلة والراعية بحق المعتدين ، وان لا نكتفي بمجرد قرارات الادانة والاستنكار .

كما يسعدني ان أتوجه باسم الشعب الفلسطيني بالشكر والتقدير لكل الدول الصديقة في عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، والمنظومة الاشتراكية ولكل الدول في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية واوروبا التي ساندت كفاحنا في سبيل الحرية والسيادة والاستقلال . وقد تابعنا نشاط المنظمات غير الحكومية وموقفها من خلال البيانات وبرامج العمل التي أقرتها اثر الاجتماعات التي نظمتها لها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ولا شك ان دور تلك المنظمات في توعية الرأي العام العالمي سيكون له أثر مهم وفعال خاصة وان تلك المنظمات غير الحكومية قد باشرت مشكورة حملة عالمية لجمع توقيع مئات الالوف من محبي السلام والعدل والانسانية من أجل التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني ومن أجل عقد مؤتمر للسلام على أساس قرارات الامم المتحدة ذلك المؤتمر الذي دعت اليه عقده جمعيتكم الموقرة . كما أود ان أعبر عن تضامننا المطلق مع نضال شعب ناميبيا بقيادة منظمة منظمته الشرعية (سوابو) ومع نضال شعوب جنوب افريقيا ضد النظام العنصري هناك ، ومع كل المناضلين من أجل الحرية والاستقلال على امتداد العالم بأسره .

امام كل هذه الوقائع والاحداث ، فان شعبنا الفلسطيني عازم على مواصلة نضاله ، بكل الوسائل ، من أجل حقوقه الوطنية ، معتمدا على دعمكم ومساندتكم لقضيته العادلة . كما ان الوضع في منطقة الشرق الاوسط سيبقى متوترا قابلا للانفجار دائما ، ما دام شعب فلسطين لاجئا ، مشردا ومحروما من حقوقه الوطنية الثابتة .

وفي الختام فلنواصل كلنا هنا في الامم المتحدة وعلى كل الجبهات الاخرى ، النضال من أجل انقاذ السلام ، باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني ، وحقه في العودة الى أرضه وتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني .

السيد ابو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، في الكلمة التي وجهها صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح ، أمير دولة الكويت الى الاحتفال الذي أقيم في مقر الامم المتحدة يوم ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر العاشر بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني قال في احدى فقرات رسالته :

" يتساءل المرء ما معنى ان تمرّ ست وثلاثون سنة على نكبة شعب دون ان يجد من ينصفه ، أو يتخذ اجراءً حازماً لتنفيذ قرارات الامم المتحدة كحد أدنى ، وان دلّ ذلك على شيء فانما يدل على عدم الاهتمام الجدى من قبل الدول الكبرى ، مع قلة الاكترات من جانب المجتمع الدولي عامة ، بينما يتماهى المعتدى نسي اجراءاته التعسفية ، وانتهاكاته مستهيناً بالقوانين والأعراف الدولية بما في ذلك ميثاق الامم المتحدة ، وهل كان يجروء هذا المعتدى على تعدّيه لولا ما يلقاه من دعم فعلي وبصورة غير معقولة من جهات معينة وما علمت تلك الجهات انها بذلك تساعد على تسديد معول لتقويض الدعام التي تقوم عليها الشرعية الدولية بذاتها".

في ضوء ما تقدم يتضح لنا ان القضية الفلسطينية كانت ومنذ انطلاق شرارتها الاولى ، ولا تزال تتحكم بها وتتطوراتها عناصر رئيسية ثلاثة :
أولا - انفراد الكيان الصهيوني بفرض أمر واقع تلو الآخر اعتمادا على القوة الغاشمة المطلقة.
ثانيا - عجز المنظمة الدولية عن وقف هذا السيل من الاعتداءات والممارسات اللاانسانية ، واعادة الحق الى أهله .

ثالثا - تأييد ودعم غير معقولين من جهات معينة لاسرائيل وسياساتها .
بالنسبة للعنصر الاول من تلك العناصر فان وثائق الامم المتحدة ، ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن ، تعكس بصورة دقيقة ما أقدمت عليه اسرائيل من انتزاع وتشريد لشعب آمن من وطنه ، وملاحقته أينما كان لآبائته منتهكة بذلك أبسط مبادئ حقوق الانسان ، واتفاقيات جنيف ذات العلاقة . كما أقدمت اسرائيل ومن خلال مسعى مدروس لتغيير الطبيعة الاجتماعية والثقافية والديموغرافية والبيئية لتلك الارض العربية لتقضي بذلك على الهوية العرقية والتاريخية والاقتصادية والثقافية للشعب الفلسطيني .
وكان الرد الفلسطيني على هذا العنصر نضالا وصمودا تشهده الارض المحتلة ، يزداد كما ونوعا رغم أعنف أنواع البطش والتنكيل الذي تقوم به اسرائيل لمواجهة هذه الانتفاضات .

ان الكويت ان تحيي وتعيد تأييدا مطلقا هذا النضال والصمود الشريفين ، اللذين يقوم بهما الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة للحفاظ على حقوقه الطبيعية لتكسر ان الشعب الذي يقاتل من أجل استعادة الحرية وتقرير المصير والاستقلال لا يمكن ان يبقى وحيدا . لقد بين لنا التاريخ ذلك وسيبقى دائما أولئك المقاتلون أقوى ممن يفرضون السيطرة عليهم .

اما بالنسبة للعنصر الثاني الذي يتحكم في القضية الفلسطينية ، وهو عجز المنظمة الدولية عن وقف هذا السيل من الاعتداءات والممارسات اللاانسانية ، فلا نعني بذلك انها كانت طوال الوقت تقف موقف المتفرج من تطورات القضية الفلسطينية ، وانما نقول ذلك ، ونحن على ادراك تام للدور الهام الذي تلعبه هذه المنظمة في محاولة الاحتفاظ بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة غير القابلة للتصرف .

لكننا نلاحظ ، وبوضوح ، ان مجلس الامن والجمعية العامة يسيران في طريقين مختلفين حول القضية الفلسطينية . فبينما نجد ان مجلس الامن الذي يخضع لاستخدام حق النقض من جانب بعض الدول الكبرى ذات الصلة الخاصة باسرائيل ، يتمسك بالنظرة غير الواقعية للمشكلة الفلسطينية ، أى النظر اليها باعتبارها قضية لاجئين كما يتضح من قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وتتحكم في قراراته تصرفات تلك الدول الكبرى التي حالت حتى الآن دون نجاح الامم المتحدة في تحجيم اسرائيل ووضع حد لاستهتاراتها المتوالية وضربها بالقوانين الدولية وقرارات المجلس نفسه عرض الحائط ، نجد ان الجمعية العامة قد فتحت الابواب أمام الرؤية الصحيحة للقضية الفلسطينية . ففي عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠ اتخذت الجمعية العامة قرارات اعترفت فيها بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وبأن احترام هذه الحقوق عنصر لا غنى عنه لاقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط . ثم عادت فأضافت مبدأ جديدا لهذه الرؤية الجديدة حين قررت في عام ١٩٧٤ طلب دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في مداولات لها وذلك بعد أن أعلن مؤتمر القمة العربي في الرباط في ذلك العام اعتبار المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وهذا التصور الجديد لأبعاد القضية الفلسطينية من جانب الجمعية العامة قد اقتضى منها البحث عن الوسيلة او الوسائل الناجعة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وهذا مما أدى الى التفكير في انشاء لجنة خاصة تقوم باجراء الدراسات الوافية حول هذه القضية والتوصية بخير الوسائل لحلها من خلال هذا التصور الذى تفصله قرارات الامم المتحدة المتتابعة حول هذا الموضوع . وبهذا ولدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ وبدأت هذه اللجنة اعمالها خلال الدورة الحادية والثلاثين .

وقد بذلت اللجنة المذكورة جهودا جبارة في مجال التوعية بمختلف جوانب وأبعاد وملايسات القضية الفلسطينية وتوجت هذه الجهود بعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية

فلسطين الذي عقد في جنيف خلال الفترة بين ٢٩ آب / اغسطس و ٧ ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، وهو المؤتمر الذي انبثق عنه اعلان جنيف حول فلسطين الذي أوضح الخطوط العريضة لحل هذه القضية ، مبنية على أساس قرارات الامم المتحدة المختلفة بهذا الشأن ، والبرنامج العملي المرفق لتنفيذ هذه الرؤية عن حل القضية الفلسطينية ، هذا بالاضافة الى جهودها المتواصلة لمتابعة السياسات الاسرائيلية الاستيطانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، ولا سيما سياسة انشاء المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة .

ومما يلفت النظر بصفة خاصة ان هذه اللجنة كانت قد قدمت تقريراً معتمداً حول خطورة استمرار انشاء المستوطنات الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ . ومع ذلك فان مجلس الامن لم يبحث هذا الامر بعد على الرغم من الحاح اللجنة ، بل وعلى الرغم من ان كلا من الجمعية العامة ومجلس الامن قد اعتبر هذه الممارسات الاسرائيلية أمراً غير مشروع .

ومن جهة أخرى فان أهم توصية وردت في برنامج العمل الذي وضعه مؤتمر جنيف المعني بقضية فلسطين ، ما ورد في الفقرة الخامسة منه بشأن عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط على اساس مبادئ الامم المتحدة وقراراتها بقصد ايجاد حل شامل عادل ودائم للنزاع العربي الاسرائيلي يعتبر من عناصره الهامة انشاء دولة فلسطينية مستقلة فسي فلسطين . وقد تبنت الجمعية العامة هذا الاقتراح بقرارها ٣٨ / ٥٨ ' ج ' ، كما بعثت الامين العام ، بناءً على قرار الجمعية العامة المشار اليه برسائل الى الدول المعنية بسألها فيها الرأي في عقد هذا المؤتمر فاصطدم كالمعتاد برفض اسرائيل ومع الاسف الولايات المتحدة رغم ترحيب جميع الدول المعنية الاخرى بعقد هذا المؤتمر .

ان وفد بلادى الذى يعتبر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف ضمير الأمم المتحدة الحيّ بالنسبة للقضية الفلسطينية ليود أن يشكر رئيسها السفير الصديق ماسميا سارى ، ورفاقه أعضاء اللجنة ، للمجهود القيم الذى يقومون به ، ويضم صوته الى صوت هذه اللجنة فيما أعربت عنه من أسف فى تقريرها للدارة الحالية (A/39/35) للموقف السلبى الذى وقفته كل من اسرائيل والولايات المتحدة من هذا الأمر ، كما أن الكويت تؤيد اللجنة فى قرارها المتعلق بمواصله الجهود لعقد مثل هذا المؤتمر المقترح فى أسرع وقت ممكن ، ولاسيما وأن هذا المؤتمر يمثل فى نظرها كذلك ، خطوة هامة طال انتظارها ، لاسيما وان الموقف يزداد خطورة يوما بعد يوم نتيجة لشعور اسرائيل بالحصانة التامة ، وهو الشعور الذى يجعلها تتصرف وكأنها الآمرة الناهية فى كل أمر يتعلق بالشرق الأوسط . ان الكويت ومن نفس المنطلق ، أيدت المبادرة السوفياتية بعقد مؤتمر دولي يحضره جميع أطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة .

أما بالنسبة للمعنصر الثالث والأخير من العناصر التى لا تزال تتحكم فى القضية الفلسطينية وتطوراتها ، فهو التأييد والدعم غير المعقول اللذان تجدهما اسرائيل وعلى الدوام من جهات معينة . وهنا يأتي التساؤل ، هل كان يجرؤ هذا المعتدى على تعديه لولا ما يلقاه من حماية وتأييد مطلقين من قوى تقع عليها مسؤوليات خاصة فى حفظ السلام والأمن الدوليين ؟ فالتأييد الأمريكى المنقطع النظر ، مثلا ، لم يؤد الى تمادى اسرائيل وحسب فى ارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطينى ، وهى الجرائم التى تكفى وحدها لأن تجعل من اسرائيل كيانا عدوا للسلام والانسانية ، وانما يؤدى كذلك الى شعور الأمم المتحدة بالتخاذل والعجز التام أمام تصرفات مثل هذا الكيان القائم على مبدأ العدوان والاعتصاب ، وهذا مما ينعكس بدوره على سمعة المنظمة الدولية وهيبته وفعاليتها .

وقد رأينا كيف افتقرت الجمعية العامة عن طريق مجلس الأمن منذ سنوات طويلة ، الى حد يبدو معه وكأن هاتين الهيئتين لا تنتميان لمنظمة واحدة ، وتؤمنان بميثاق واحد ، وتعملان من أجل هدف واحد ، هو خدمة السلام والاستقرار فى العالم .

ان امتناع مجلس الأمن عن التصرف ، وعدم التحرك ضد اجراءات يعتبرها غير شرعية ، كما يوصي تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، يزيد من غرابته ان الجمعية العامة قد رسمت الطريق السليم العادل لحل هذه القضية على أساس سلسلة من القرارات التي تعترف للشعب الفلسطيني بحقوقه الكاملة غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، وفي العودة الى بلاده وانشاء دولته فوق تراب أرضه الوطني .

وهذا الافتراق في الطريق هو ، في نظر وفدي ، السبب الأساسي في استمرار هذه المشكلة التي يتوقف على حلها ، كما أكدت قرارات الجمعية العامة مرارا ، سلام العالم وأمنه . وما دامت بعض القوى الكبرى ذات المسؤوليات الخاصة ترفض السير في أي طريق بحجة انه غير مقبول لدى اسرائيل ، فان الطريق أمامنا سيظل حالكا ، لا لأن هذه المشكلة الانسانية ستظل بعيدة عن الحل ، أو ان الشعب الفلسطيني سيظل شعب مشتتا مهضوم الحقوق في هذا العصر الذي حصلت فيه غالبية الشعوب المقهورة على استقلالها وسيادتها وحسب ، وانما لأن بعض الدول الكبرى القيمة على أمن وسلام العالم تثبت يوما بعد يوم انها لا تفكر الا في سلام واحد ، هو السلام الذي يخدم أغراضها .

ان منظمة التحرير الفلسطينية في سعيها المتواصل للمساهمة في حل القضية الفلسطينية حلا عادلا يضمن الحقوق الطبيعية والقانونية للشعب الفلسطيني ، قبلت المشروع العربي المعروف بمشروع فاس ، ليكون الأساس الذي يبنى عليه الحل العادل للقضية الفلسطينية . كما دعت وقبلت بالمؤتمر الدولي الذي دعت له الأمم المتحدة وكذلك قبلت المبادرة السوفياتية لعقد مؤتمر دولي يحضره جميع الدول أطراف النزاع ، مع منظمة التحرير الفلسطينية . لكن اسرائيل من جانبها رفضت كل عرض دوليا كان أم اقليميا من عروض السلام ، ورفضت اطار الأمم المتحدة بشرعيتها الدولية لمناقشة القضية مع جميع الأطراف المعنية ، ولم تقدم بديلا لذلك الا مزيدا من العدوان والبطش والابادة . لقد أصبح معروفا وثابتا لدى القيادة الاسرائيلية ان أخطر شيء يواجهها هو السلام ، لأن اسرائيل كيان عقيدته العدوان ، وفلسفته التوسع ، ودونهما تخمد فيه جذوة الحياة .

ان هذه القضية المتفجرة التي طال عليها الأمد تشكل تحدّيًا للمجتمع الدولي بصفة عامة ، وللدول الكبرى بصفة خاصة ، وللشرعية الدولية ممثلة في منظمة الأمم المتحدة . لقد حان الوقت لحلها ، ووضع نهاية للظلم ، وبدء استعادة الحق . فبحل هذه القضية تستطيع أن تنعم منطقة الشرق الأوسط بالاستقرار والسلام ، وهذا تدعيم وترسيخ للاستقرار والسلام العالميين .

السيد ألياس (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طوال سنوات

مناقشتنا لهذا البند ، لا يوجد شك في أذهان الأغلبية الساحقة في هذه الجمعية العامة أنه ما لم تحل مسألة فلسطين على نحو مرض ، لا يمكن أن يكون هناك أمل ، ولو قليل ، بالسلام في الشرق الأوسط . ان الحل الشامل من حيث التعريف ينبغي أن يتضمن استعادة جميع الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل خلال حروبها العدوانية منذ عام ١٩٦٧ . ومن المهم ، بنفس القدر ، استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي وطنه وفي حقيقة الأمر ، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن مسألة فلسطين تمثل لب المشكلة في الشرق الأوسط . وما دامّت المشكلة يسمح لها بأن تستمر ، لن يكون هناك نهاية لمناخ الصراع الذي يلقي بظلاله على المنطقة طويلا ، والذي في مناسبات عدة أدى بالعالم الى حافة الكارثة .

ولا يستطيع أحد أن يتهم هذا المحفل بافتقاره الى عنصر المحاولة ، لأننا اتخذنا الكثير من القرارات طوال العقود الأربعة الماضية في سعينا من أجل انهاء هذا الصراع . كما أن العديد من هذه القرارات يتضمن العناصر التي يمكن أن تمهد الطريق لقرار السلم . ومع ذلك ، اختارت اسرائيل أن تتجاهل جميع اعلانات المجتمع الدولي ، ورفضت التخلي عن نهج العدوان والقوة ، اذ تلقى اسرائيل التشجيع على تعنتها وتحديها السافر من خلال الحماية والتعاطف النشط من جانب دولة عظمى واحدة بحجة الحفاظ على بقاء اسرائيل وتحت ذريعة الضرورة الاستراتيجية المطلقة ومهما كان الثمن ، وبحق أو عن غير حق ، ينبغي لها أن تحمي اسرائيل حتى ولو اختارت أن تعض اليد التي تطعمها . وتتشابه هذه الحالة مع التفويض المطلق الذي يمنح بصورة مستمرة للمختلس المحترف ، حتى ولو أدى ذلك الى هلاكنا جميعا .

ومن ثم ، لا يخفي على أحد أن الأمم المتحدة لم تستطع حتى الآن أن تقنع اسرائيل بأن أفضل نهج لها ، بل بالنسبة لأمن العالم ، هو الذي يتم من خلال التسوية الشاملة والمنصفة للجميع بما في ذلك الشعب الفلسطيني . كيف يمكن لاسرائيل أن تهرح حقها في البقاء بينما تنكره على الآخرين ؟ كيف يمكن لاسرائيل أن تتمادى في انكار وجود الشعب الفلسطيني ؟ ورغم تقسيم فلسطين ، وطرد شعب بأكملهم ؛ ورغم تشنت هذا الشعب ومهانتة في العيش كلاجئ ؛ ورغم الضراوة الرهيبة للقوة العسكرية الاسرائيلية التي تسلط عليه ؛ بالرغم من كل هذا ، يرفض شعب فلسطين في صلابة أن يتخلى عن تراثه المشترك - هويته الفلسطينية . وحقيقة الأمر هي ان الفلسطينيين برهنوا ، بما لا يدع مجالا للتساؤل ، على انهم يشكلون شعبا من حقه أن تكون له دولة . والواقع أيضا أن الفلسطينيين يجسدون روح الانسان التي تزداد صلابة ولا تنهار تحت نير الاستبداد .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يكشف مرة أخرى عن عدم احترام اسرائيل الكامل للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وما زال نظام تل أبيب يواصل ، بلا رادع ، انتهاج سياسة ضم الأراضي العربية من خلال طرد السكان وعن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير القسرية ، واقحام

المستوطنين اليهود بين السكان الاصليين . وفي الوقت الذي تشيّد فيه المستوطنات اليهودية الجديدة ، يجرى توسيع المستوطنات القائمة . وتخطط اسرائيل كذلك لبسط تشريعاتها على الأراضي المحتلة ، يرد في التقرير :

" . . . الاتجاهات الطويلة الأجل تنذر بالسوء ، اذ تشير الدلائل

الحالية . . . الى أن الحكومة الاسرائيلية سوف تواصل اقامة المستوطنات في

الأراضي المحتلة ، هادفة بذلك الى تحقيق حد أدنى يتمثل في اسكان

. . . . ١٠٠ اسرائيلي في تلك المستوطنات بحلول عام ١٩٨٧ ، و ١٩٠

اسرائيلي بحلول عام ٢٠١٠ . ولا تشمل هذه الأعداد الاسرائيليين الذين

يعيشون في القدس الشرقية وغيرها من الاحياء الفلسطينية التي أدمجت في

المدينة بعد حرب عام ١٩٦٧ مباشرة " . (A/39/35 ، الفقرة ٢٨)

ويقوم المستوطنون اليهود - الذين تزودهم السلطات الاسرائيلية بالأسلحة

النارية - بارهاب وازعاج السكان المحليين بصورة متكررة . وآخر مثال على تلك

الأعمال الوحشية التي يرتكبها الارهابيون اليهود كان الهجوم على حافلة تحمل بعض

السكان العرب ، مما أدى الى مصرع شخص واصابة آخرين بجراح . وبعد ذلك قام

العسكريون الاسرائيليون بقتل اثنين من المتظاهرين من الطلبة العرب وبجرح كثيرين .

واقترحت الجماعات الارهابية اليهودية دور العبادة الدينية .

وهكذا تستمر قائمة الممارسات الاسرائيلية ضد الحقوق غير القابلة للتصرف

للفلسطينيين دون توقف . وتوخيا للايجاز ، لن أحاول ذكر تلك القائمة كلها ، فالتقرير

متاح لنا جميعا للاطلاع عليه ، ويكفي أن أقول ان لب السياسة الاسرائيلية هو مزيد

من التشتيت لشعب فلسطين وتقويض أوضاعه الى الدرجة التي يفضل فيها المغادرة

على البقاء ، تدعيما لهدف اسرائيل الذي يرمي الى ضم الاراضي المحتلة .

وأؤكد على انه ، بالرغم من العجز الظاهر للمجتمع الدولي عن اثناء اسرائيل

عن مواصلة نهجها الحالي ، ورغم ازدياد اسرائيل الكامل لقرارات الأمم المتحدة

العديدة ، فما زال يتعين على هذا المحفل أن يضطلع بواجبه المقدس وأن يواصل

بذل جهوده من أجل تحقيق العدالة لشعب فلسطين . كما يقع على عاتقنا ، نحن

بصفة خاصة ، أن نثابر في بذل جهودنا من أجل التوصل الى تسوية شاملة ، نظرا الى أن الاستمرار اللانهائي لهذه الحالة من الصراع في الشرق الأوسط يهدد بالخطر لأنه قد يتعدى نقطة الاحتواء ، كما حدث في عدة مناسبات ، مما قد يؤدي الى عواقب وخيمة لنا جميعا .

ويتجلى التزام حكومتي بالتوصل الى تسوية شاملة وعادلة تتضمن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في وطنه المستقل ، في استعداد ماليزيا الذي أظهرته لاستضافة المؤتمر الاقليمي الآسيوي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في آيار/مايو ١٩٨٣ ، ويمثل احدى الخطوات التي أدت الى عقد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين في جنيف في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ . وتؤيد حكومة بلادي كل التأييد اعلان جنيف بشأن فلسطين وبرنامج العمل المتعلق بأعمال حقوق الفلسطينيين ، وكذلك الاقتراح بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط . لقد اعتمدت الجمعية العامة ذلك الاقتراح بقرارها ٥٨/٣٨ جيم . ويعتقد وفد بلادي اعتقادا راسخا بأن عقد هذا المؤتمر باشتراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وجميع الأطراف المعنية مباشرة في الصراع ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - سوف يؤدي الى حل عادل . ويلاحظ وفد بلادي بقلق عميق تقريرى الأمين العام (A/39/130 و A/39/130/Add.1) اللذين يشيران الى أن جهوده من أجل عقد هذا المؤتمر لم تؤد الى أى نتيجة . اننا نناشد الولايات المتحدة أن تعيد النظر في قرارها بعدم المشاركة ، اذ تعترف بدورها الأساسي الذي ينبغي لها أن تضطلع به ، ودونه لن نتوصل الى أى نتيجة ذات مغزى .

ونحن نعتقد انه في حدود هذا المؤتمر تكمن مسؤولية التوصل الي تسوية شاملة و دائمة ومنصفة لجميع الاطراف . ان الرفض القاطع لهذه الفرصة معناه زيادة تشجيع تعنت اسرائيل ؛ كما ان رفض الاعتراف بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية معناه انكار تطلعات الشعب الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي وطنه . ونحن نهنيئاً الأمين العام على جهوده ، وندعوه الى مواصلة مشاوراته رغم الصعاب التي تعترض طريقه .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أقول أن وفد بلادى سيكون مقصرا في واجبه لو لم يشد برئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، السفير ماساما سارى ، الذى عمل بلا كلل بمثل هذا التمييز . ان التزامه بالتوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية معروف لنا جميعا ، كما ان تفانيه في اداء واجبه الهام لنا جميعا فسي اللجنة . ويؤكد وفد بلادى من جديد تأييدنا المستمر للسفير سارى وللجنة .

السيد باشكيفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) ؛ باسم وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، أحيي بحمارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية الذى يحضر الآن هذه الدورة التى تعقد ها الجمعية العامة . انه يمثل هنا الشعب الفلسطيني البطل الذى يخوض نضالا شجاعا ومتسما بانكار الكذات من أجل ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

وتمثل مسألة تأمين ممارسة شعب فلسطين العربي لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف جوهر أى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط . وظلت المشكلة الفلسطينية تظهر باستمرار على جداول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية طوال العقود الماضية . وهناك العديد من قرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك القرارات التى اتخذت في دورات سابقة للجمعية العامة ، تؤكد على ضرورة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولته . وتتعترف هذه القرارات ايضا بحق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تشترك على قدم

السواة في حل كل المشاكل المتعلقة بالشرق الاوسط . ومع ذلك ، والرغم من كل هذه المقررات ، بما في ذلك قرار الجمعية العامة (١٨١ د - ٢) فان المشكلة الفلسطينية تظل دون حل . وما زال الشعب الفلسطيني محروما من أن يكون له وطن ومن دلتته ، وهو مجبر على ان يعيش مشردا في المنفى ، أو ان يعيش معذبا تحت نير قهر الاحتلال العسكري الاسرائيلي ، وتنكر عليه ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير واقامة دلتته .

ان اسباب هذه الحالة معروفة تماما . وهي تكمن أولا وقبل كل شيء في سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية ، وهي سياسة موجبة ضد البلدان والشعوب العربية ، وفي احتلالها غير المشروع للاراضي العربية بما في ذلك الاراضي الفلسطينية التي استولت عليها في عام ١٩٦٧ ، واصرارها على عدم اعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

وكما تشهد تقارير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، بالاضافة الى الوثائق الأخرى المقدمة للنظر في الدورة الحالية للجمعية العامة ، فان اسرائيل - انتهاكا منها لكثير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة - تواصل انتهاج سياسة ضم الاراضي العربية التي تحتلها بما في ذلك الاراضي الفلسطينية . وهي مازالت تتوسع في شبكة المستوطنات العسكرية ، ومن ثم ، تحبط النشاط الاقتصادي للسكان العرب ، وتحرمهم من حقوقهم السياسية والاجتماعية والمدنية والتعليمية ، وتدمر تراثهم الثقافي .

وكما لاحظ رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في رسالته المؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ والموجهة الى الأمين العام :

" ان اسرائيل تلجأ ، بصورة متزايدة ، الى اتخاذ تدابير قسرية صارمة من أجل كبت أي تعبير عن المعارضة لاحتلالها غير الشرعي للاراضي الفلسطينية " .

(٢٠٩٢/٣٩/٨ ، صفحة ٢)

وتسود العنصرية الآن في الاراضي العربية المحتلة .

A/39/PV.88

وتتخذ الأعمال المشينة التي يرتكبها الارهابيون الاسرائيليون ضد الفلسطينيين أبعادا لم يسبق لها مثل ما جعل تل أبيب تضطر - حتى تخدع الرأي العام - الى ان تتخذ رسميا بعض التدابير في محاولة لانقاذ ما هو الوجه . ولكن ما هو نوع هذه التدابير ؟ سأقتبس فقرات من بيان أدلت به فيليبيا لانغر ، نائبة رئيس العصبة الاسرائيلية لحماية الحقوق الانسانية والمدنية ، فيما يتعلق بمحاكمة اعضاء مجموعة ارهابية مناهضة للمغرب ، تتم اكتشافها مؤخرا ، وقد جاء فيه :

" ان كل ما يقال عن هذه الأحكام انها مثيرة للسخرية . فقد حكم على أحد هؤلاء الارهابيين بالسجن لمدة سنة ونصف لأنه نقل . ؟ لغما أعدت للتفجير فسي مسجد مكتظ بالمصلين . لقد لطخت أيدي هؤلاء الارهابيين بالدماء ، ان انهم قتلوا العديد من التلاميذ العرب ومن رؤساء البلديات الفلسطينيين . ومع ذلك فان الاحكام التي تصدر عليهم تكون بالسجن عاما أو عاما ونصف العام . يحدث هذا في الوقت الذي تصدر فيه مراسيم بقوانين جديدة في الضفة الغربية ، تقضي بسجن صغار العصبة العرب الذين يقذفون قوات الاحتلال بالحجارة لعدد تتراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة ."

من هم هؤلاء الارهابيون ؟ ولماذا تعاملهم الشرطة كأبطال ؟ ولماذا توفر لهم ظروف تفضيلية حتى في السجن ؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة في غاية البساطة ، وهي مخيفة بقدر بساطتها . ان هؤلاء الارهابيين ينتمون الى حركة فوش ايمونيم ، التي تضم المتطرفين الذين يدعون الى استيطان الاراضي العربية . وهذا يعني أنهم عصب حزب الليكود .

لقد تم انشاء أكثر من ١٥٠ مستوطنة اسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة وهناك مخططات لزيادة عدد المستوطنين الى ٣١ مليون اسرائيلي . وتقام المستوطنات الاسرائيلية على قم التلال ، مثل قلاع الاقطاعيين في القرون الوسطى ، لصد القصف من جانب الفلسطينيين . ويهدف المعتدون الاسرائيليون الى احكام قبضتهم على الاراضي

العربية التي استولوا عليها في عام ١٩٦٧ لكي يحرروا الشعب الفلسطيني من وطنه مرة
والى الابد . لقد اعلنوا بالفعل ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان . وبأتي الآن على
رأس قائمة خطط التوسع الاسرائيلي الضفة الغربية للأردن وقطاع غزة . وبيانات المسؤولين
في الحكومة الاسرائيلية بشأن مد "السيادة الاسرائيلية" على تلك الاراضي معروفة تماما
وهي واردة في وثائق الأمم المتحدة . ان تلك السياسة التي تنتهجها الاوساط الحاكمة
الاسرائيلية تضع في موضع التنفيذ المذاهب الصهيونية القديمة التي تستهدف فاقـتـلاع
العرب الفلسطينيين من اراضيهم .

من الواضح ان سياسة العد وان التي تتبعها اسرائيل ، خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ، لم تكن ممكنة دون التأهيد الشامل من جانب حليفها الاستراتيجية الولايات المتحدة . وفي الواقع ، ان هذه هي العقبة الرئيسية الماثلة أمام حل مشكلة الشرق الاوسط وجوهرها قضية فلسطين ، برمتها . وعلى سبيل المثال ، أعلن الامين العام لجامعة الدول العربية في حزيران /يونيه في تونس ، في هذا الصدد :

" ان قادة اسرائيل يرتكبون اعمالهم الاجرامية كلها بفضل الدعم الكامل من واشنطن . وان اسرائيل ، مستغلة لموقف الولايات المتحدة المحابي لها تنتهك المبادئ الدولية وتواصل احتلال الاراضي العربية وتصعد انشطتها العدوانية التي تقوم بها ضد البلدان المجاورة . فهي تطرد السكان العرب ممن يارهم بالقوة والأرهاب وتفرض سياسة التوسع في المستوطنات الاسرائيلية وتفند 'تهويد' المدن العربية والمواقع التاريخية العربية " .

وفي حزيران /يونيه من هذا العام ، كتبت صحيفة " واشنطن بوست " :

" هل يتصور اي مرء الا يخضع بلد آخر ، حليف للولايات المتحدة ، قسراً ان يواصل سياسة تقوم على مغامرة لا تتصف بالمسؤولية ، لا انتقام شديد من جانب واشنطن ؟ ولكن اسرائيل بعد كل اعمالها ، فانها بدأت تتلقي مساعدة متزايدة من الولايات المتحدة . اننا نطبق بالنسبة لذلك البلد أسلوب الكيل بالكيلين " .

ان سبب هذا السخاء وهذه السياسة بسيط . فتل ابيب تساعد واشنطن على تحقيق فرض سيطرتها على الشرق الاوسط . وان سياسة واعمال الولايات المتحدة واسرائيل في الشرق الاوسط تظهر مرة ثانية بجلاء الطبيعة العدوانية لما يسمى بالتحالف الاستراتيجي لقوى الامبريالية والصهيونية ، التي لا تطمح الى اعاقه اعمال حقوق الشعب العربي الفلسطيني غير القابلة للتصرف فحسب بل تتوقف أيضا الى شطب قضية فلسطين من جدول الأعمال نهائيا ، وذلك عن طريق عزل العرب وكرههم على الاستسلام للمعتدين .

وفي هذا الصدد فإن من الأهمية بمكان ان تعزز حركة المقاومة الفلسطينية
تعاونها مع القوى الوطنية في البلدان العربية، وأولا وقبل كل شيء، مع القوى التي تقف
في الصفوف الامامية لمقاومة النوايا العدوانية للولايات المتحدة واسرائيل في الشرق الأوسط
ان الاحداث الاخيرة في الشرق الاوسط تثبت مرة ثانية عقم ما يمس بالنهج المنفصل لايجاد
حل لمشكلة الشرق الاوسط .

ان هذه السياسة التي تتبعها واشنطن تقوم على ارغام كل بلد عربي على حدة على
ابرام اتفاق منفصل، وعلاوة على ذلك، على تجاهل المصالح الحيوية للفلسطينيين بابرام ذلك
الاتفاق . ان التجربة التاريخية تقنعنا بان اتباع سياسة كهذه لا يمكن ان يؤدي الى تخفيف
حدة التوتر في الشرق الاوسط ولا يمكن ان يوفر لشعبه سلما دائما .

ان وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، متشيا مع برنامج السلم للثمانينات
الذي اعتمده المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، يقف بحزم
وعلى الدوام الى جانب ضحايا العدوان الامبريالي ويحذ التخليص من المواقف المنطوية على
صراع، وتسوية المشاكل والازمات الشائكة، ومن جعلتها مشكلة الشرق الاوسط .

ان المقترحات التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تسوية
مشكلة الشرق الاوسط، في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ توفر استعراضا موجزا لتلك المبادئ
التي اضطلع بها بلدي في مراحل مختلفة من مراحل تطور الصراع العربي الاسرائيلي . وتسرد
تلك المقترحات مبادئ ووسائل تحقيق تسوية في الشرق الاوسط . كما ينال اقتراح الاتحاد
السوفياتي بعقد مؤتمر وولي بشأن الشرق الأوسط، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، الموافقة
والتأييد الواسعين في جميع انحاء العالم . ولا يعارض عقد هذا المؤتمر بشدة الا دولتان
هما الولايات المتحدة واسرائيل .

ومن الواضح انه كلما سارعت واشنطن وتل ابيب في اظهار ان روح المسؤولية
والمنطق تسود على الاعتبارات الآتية كان ذلك أفضل . وقد اثبتت التجربة الكثيرة لعدة
عقود انه لا يمكن لسياسة الصراع العسكرية أو لسياسة الصفقات المنفصلة ان تحل السلم في

(السيد باشكيفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الشرق الاوسط وان تكفل حقوق الشعب العربي في فلسطين ، تلك الحقوق غير القابلة للتصرف. ان ذلك لا يمكن تحقيقه الا عن طريق المفاوضات السلمية على أساس جماعي ومشاركة جميع الاطراف المعنية .

ان اتخاذ نهج لحل مشكلة الشرق الاوسط كهذا النهج على وجه التحديد هو ما يؤيده بنشاط اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول الاشتراكية ولدان اخرى عديدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥